الفعاليات الشعبية والوطنية تندد باجراءات السلطات الاسرائيلية ضد «الميثاق» و«العهد»

نددت مختلف الهيئات والمؤسسات والفعاليات الوطنية والشعبية والمهنية في الاراضي المحتلة باجراءات السلطات الاسرائيلية لالغاء رخصتي الزميلتين "الميثاق" ومجلة "العهد" واغلاقهما. وذكرت الميثاق "ان مندوبين عن هذه الهيئات قد قاموا بزيارات تضامنية الى مقر الصحيفة، ظهر من بينها وفود النقابات العمالية، ورابطة الصحفيين العرب في القدس، وهيئات تحرير الصحف.

وبرز من بينهم وفد الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية، الذي ضم النقابيين جورج حزبون نائب رئيس بلدية بيت لحم المنتخب والمقال، وحسين فرح الطويل الناطق الاعلامي للاتحاد وابراهيم شقير، ووفد عصبة حقوق الانسان والمواطن في اسرائيل برئاسة الدكتور يوسف الفاري، والدكتور صائب عريقات مدير العلاقات العامة في جامعة النجاح الوطنية.

ومن بين الوفود الصحفية التي امت مقر "الميثاق"، الثلاثاء الماضي، الزميل بشير البرغوثي رئيس تحرير "الطليعة" والزميل حنا عميرة وكذلك الزميل اكرم هنية رئيس تحرير صحيفة "الشعب" ووفد من مجلة "الكاتب" ضم الناقد الادبي محمد البطراوي والصحفي بسام الصالحي.

واكدت هذه الوفود تضامنها التام لمواجهة هذا الاجراء والغائه. كما اتصل العديد من الصحفيين الاسرائيليين ومندوبي وكالات الانباء الاجنبية مع المحرر المسئول للميثاق.

هذا وكان متصرف لواء القدس الاسرائيلي "رفائيل ليفي" قد ابلغ صباح الاحد الماضي المحررين المسئولين في "الميثاق" و "العهد" بانه يدرس الغاء ترخيصهما وفقا لصلاحياته المستمدة من قوانين "الطوارئ" لعام ١٩٤٥. وزعم ليفي في كتابه، الذي شيع بلهجة استعلائية، "ان الجريدة والمجلة تابعتان للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"! وحدد السادس عشر من الشهر الجاري موعدا لمثول محمود الخطيب محرر "الميثاق" وغسان الخطيب محرر "العهد" امامه للاستماع الى ردهما حول الموضوع. وقال ليفي انه تلقى معلوماته من اجهزة الامن الاسرائيلية!

واصدرت كل من "الميثاق" و"العهد" بيانا نفت فيه اتهام متصرف لواء القدس. ودان البيان هذه الخطوة، واكد على استقلاليتهما "بما يتطابق مع متطلبات شعبنا واهدافه الوطنية المشروعة".

كما واكد البيان ان هذا الاجراء "يندرج في اطار سياسة القبضة الحديدية المعلنة التي مارستها وتمارسها اسرائيل ضد شعبنا وموسساته الوطنية والتقدمية".

واهاب البيان بكافة القوى الوطنية والتقدمية والديموقراطية الشقيقة والصديقة ومنابرها الاعلامية الزميلة في الداخل والخارج والعالم الوقوف الى جانب "الميثاق" و "العهد" لمواجهة هذا الاجراء والغائه.

بعد المظاهرة امام الكنيست الاسرائيلي

اللجنة القطرية للسلطات المحلية العربية تجتمع اليوم لبحث الخطوات القادمة

تعقد سكرتارية اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، في الساعة الحادية عشرة قبل ظهر اليوم الخميس اجتماعا لها في قاعة بلدية شفا عمرو، لبحث آخر المستجدات على قضية الازمة المالية التي تعانيها السلطات المحلية العربية، ومطالبها التي لا يزال الاضراب الذي اعلنته مستمرا، على اساسها، منذ بداية الشهر الجاري.

وكانت السلطات المحلية، وبمشاركة المئات من رؤسائها واعضائها ومستخدميها، قد نظمت مظاهرة ضخمة امام مبنى الكنيست الاسرائيلي، يوم الاثنين الماضي، رفعت خلالها الشعارات المنددة بالسياسة المعادية للجماهير العربية وسلطاتها المحلية، ومن بين هذه الشعارات: "المساواة في الحقوق القومية للجماهير العربية" و "ميزانيات للسلطات وليس للمستوطنات" و"لا - لن نسكت امام سلب اراضينا".

وقد شارك في المظاهرة القادة الجبهويون ماير فلنر، وتوفيق طوبي، شارلي بيطون، ووفد عن لجنة الطلاب العرب في الجامعة العبرية، اضافة الى عدد آخر من اعضاء الكنيست العرب واليهود، واشار ماير فلنر في كلمته الى ان سياسة التمييز ضد المواطنين العرب هي جزء من سياسة الاوساط الحاكمة، واعرب عن تضامن الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة مع نضال السلطات المحلية العربية العادل من اجل المساواة، وضد التمييز القومي القائم في كل مجالات الحياة.

وتجدر الاشارة الى ان وزير الداخلية الاسرائيلي "يتسحاق بيرتس" وافق على احالة موضوع الازمة المالية في السلطات المحلية العربية الى لجنة عالية تابعة للكنيست بناء على اقتراح قدمه توفيق طوبي وعدد من اعضاء الكنيست.

هذا ولا يزال الاضراب الذي اعلنته السلطات المحلية العربية قائما وقد اشار ابراهيم نمر حسين رئيس اللجنة القطرية للسلطات المحلية العربية في حديث له نشرته الاتحاد امس الاول، الثلاثاء، الى ان الاضراب الذي اعلنته السلطات المحلية العربية جاء باعتباره الحل الوحيد امام استمرار تجاهل مطالبها واضاف: ان السلطات تعاملنا على اننا اقلية قومية تميز ضدنا في كافة المجالات، وبضمنها الميزانيات، ولا يسعنا امام هذا الواقع الا ان نوحد كلمتنا في مواجهة هذه السياسة.

وكان وفد يمثل السلطات المحلية العربية، قد زار يوم الثلاثاء ٨٦/٧/١ (يوم بدء الاضراب) مبنى الكنيست الاسرائيلي واجتمع مع عدد من اعضائه وعرض امامهم جذور الازمة المالية وتراكم العجز في ميزانيات السلطات المحلية العربية منذ العام ١٩٨٤.

وعرض الوفد شروطه لانهاء الاضراب والتي تشمل تغطية العجز المالي القائم بمبلغ ١٥ مليون دولار وتمرير مبلغ (١٫١) مليون دولار مقابل العجز المتراكم منذ العام ١٩٨٥ ورفع الميزانيات العادية للسنة المالية الحالية، على طريق الغاء الفرق القائم بين الوسطين اليهودي والعربي، تدريجيا، خلال ثلاث سنوات، بحيث يتساوى مستوى الميزانيات والخدمات، وكمرحلة اولى زيادة الهبة في اطار الميزانية العادية للعام ١٩٨٥، اضافة الى تخصيص مصادر وميزانيات تطوير للوسط العربي بمعدل (٣٠) دولارا للفرد الواحد ابتداء من السنة الحالية.

ومن المعروف ان معدل الميزانية العادية السنوية للفرد الواحد في الوسط العربي (٦٠) دولارا مقابل (٣٠٠) دولارا للفرد الواحد في الوسط اليهودي (٢٥ - ٣٠ بالمئة من المعدل نفسه في الوسط اليهودي).

تطورات ايجابية في المفاوضات لحل ازمة جامعة بير زيت

بيرزيت - لمراسل خاص

يستمر الاضراب المفتوح الذي اعلنه العاملون في جامعة بيرزيت للاسبوع الرابع على التوالي (بدأ صباح ٦/١٧) نتيجة لعدم تجديد عقود اعضاء الهيئة التدريسية للعام الدراسي القادم.

وبعد مساعي من جهات متعددة ثمن المؤسسات الجماهيرية المتضامنة مع مطالب العاملين في الجامعة وافق مجلس الامناء على عقد جلسات مفاوضات مع نقابة العاملين وتشكلت لجنة مفاوضات تضم الاطراف الثلاثة (مجلس امناء مجلس جامعة نقابة عاملين) بغرض حل المشكلة القائمة ولبحث العمل المشترك والعقود والاضراب.

وحاولت بعض الاوساط الادارية في الجامعة ان تستخدم رواتبا شهر حزيران الماضي للضغط على العاملين وذلك بعدم صرفها. وكادت المفاوضات ان تفشل ولكن تضامن العاملين ووقفتهم الموحدة وضعت الامور في نصابها الصحيح. واستمرت المفاوضات. وتفيد مصادر موثوقة ان اللجنة التي تمثل مجلس الامناء والجامعة قد اقترحت اقتراحا يشمل على اعطاء رواتب للعاملين تشمل ٨٥ بالمئة من الرواتب الشهرية فقط، وابرام اتفاق جماعي مع النقابة لتسديد البقية الباقية من الرواتب، اذا تمكن العمل المشترك للجبهة من تغطية ذلك، على ان يتم تخصيص ٧٠ بالمئة من حصيلة الجباية للرواتب والبقية للتطوير.

في حين طرحت النقابة اعطاء العاملين عقودا كاملة غير منقوصة مع استعدادها للتفاوض حول مبدأ الاقراض.

وقد علمنا ان الهيئة العامة للعاملين قد عقدت اجتماعا مع الهيئة الادارية للنقابة صباح امس الاول الثلاثاء، واقرت موقف النقابة الذي طرحته على مجلس الامناء، واعلنت رفضها لاقتراح ممثلي مجلس الامناء والجامعة الذي يمس حقوقهم القانونية والمكتسبة. وارسلت الهيئة الادارية للنقابة رسالة بذلك الى اللجنة المفاوضة برئاسة رئيس مجلس الامناء الدكتور سعدي الفقيه، تخبرهم فيها بموقف العاملين وتطالبهم بعقد اجتماع سريع للجنة لاستكمال الحوار الديموقراطي.

هذا واعرب العاملون عن املهم بان تستمر هذه المفاوضات وان تصل الى حل عادل في اقرب فرصة ممكنة.

تهنئة

تتقدم الكتلة العمالية التقدمية في مستشفى المقاصد الخيرية، بتهانيها الحارة من الزملاء:

يوسف دحدول وعروسه
بمناسبة عقد قرانهما

والدكتورة مي تيرزي
بمناسبة زفافهما

احمد القاضي
بمناسبة زفاف شقيقه

وتتمنى لهم جميعا، حياة سعيدة وهانئة

ما أشبه الليلة بالبارحة

في مقاله في الجيروسالم بوست (٨٦/٧/٤) يلقي [illegible] من الضوء على الفلسطينيين وتصنيفهم في الاربعينات.

ويبين الكاتب ان المؤثرة في صياغة مستقبل والفلسطينيين كانت الجغرافية - كانت الفلسطينيين - السياسة الولايات المتحدة - بريطانيا اسرائيل، مصر والاردن.

اما الفلسطينيون فكانوا، في حساب جزء من صفقة" لا حول لهم طول ويدور حديث موريس امريكية، بريطانية، اردنية مصرية كانت قد لجنة التوفيق الدولية لضم قطاع غزة بمكانه "لحل كامل المشكلة حدود جزئي لمشكلة اللاجئين.

وباختصار حصر حل الفلسطينيين بالدول مصيرهم حسب مصالحها السياسية.

كان هذا في العام ١٩٤٩

ولكن ماذا في العام ١٩٨٦؟

تفصح الاحداث عند وحتى الآن عن حقائق بليث الاطراف الخمسة خلال العقود الماضية: وهي انها الفلسطينيين خارج المحافظة وعلى اسقاط حقهم في دولة

نسوق هذه الحقيقة سلوك القيادة او القيادات المتمسكة باتفاق عمان بين الاردنية الاخيرة ضد الوجود الفلسطيني في الاردن الليلة بالبارحة، ونذكر بان انتصار حقه الفلسطيني تشريدهم عن وطنهم الانساني السياسي الدائم، من خلال نضالهم انهم جغرافية المنطقة السياسية الحضور يستمر رغم كل العقبات.

ومن حقنا ان نستنتج الاستقرار الذي نشدت العقود الاربعة الماضية والنتيجة لهما اغراضهما.

واذا ما تذكرنا الفلسطينيين هم جزء جغرافية المنطقة، وان المنطقة من عالم صغير، فان الاستنتاج بان اي مأس تنطلق تحر الا الى مأس للاجئين الاستقرار والتوسع على حساب الفلسطيني.

تضامناً مع الزميلتين «الميثاق» و«العهد»

قرار السلطات الاسرائيلية باغلاق الزميلتين "الميثاق" و"العهد" لا يمكن النظر اليه بمعزل عن محاولات تمرير "الحكم الذاتي" وخنق صوت المعارضة الوطنية في المناطق المحتلة. كما يفسر هذا القرار المعنى الحقيقي لشعار "رفع شروط الحياة" الذي كثر الحديث عنه في اسرائيل والولايات المتحدة، ويكشف الوجه الحقيقي لاصحاب هذا الشعار لاسيما عندما يستخدمون انظمة الطوارئ لعام ١٩٤٥ لتنفيذ سياستهم.

ان الدفاع عن الزميلتين الميثاق والعهد، والتضامن معهما ضد الاجراءات الاسرائيلية، هي مهمة مشتركة للجميع وتستوجب النظر بجدية لخطورة القرار وابعاده.

اننا اذ نستنكر قرار اغلاق الزميلتين لنطالب بالغائه فورا ونقف مع التحديات والضغوط ضد الصحافة الوطنية في الارض المحتلة.